دور العوامل الاقتصادية
في توليد الاتحاد الأوروبي

رسالة مقدمة

للحصول علي درجه دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسة

مـــن

الباحث / راشد حصين الخيارين

أولاً ـ موضوع الدراسة :

يـدور موضـوع الدراسـة، أن الاتحـاد الأوروبـي يمثـل شـكلاً مميـزًا كأحـد التكـتلات والاندماجات بشكل عام. حيث نشأ هذا الاتحاد ومرَّ بمراحل كثيرة حتى وصل للشكل الذي هو عليه حاليًا، وأصبح شكلاً فريدًا ومميزًا بين الاتحادات. فلا هو اتحاد فيدرالي كما في نموذج الولايات المتحدة ينطبق عليه ما ينطبق على الاتحاد الفيدرالي، ولا هو مجرد تنظيم بين مجموعة من الدول في أمر ما فقط كما هو الحال في الاتحاد الإفريقي، بل هو اتحاد سياسي فريد في خصائصه ونشأته، حتى أنه أصبح الآن أحد أهم التنظيمات في الساحة الدولية ومن أكثرها وجودًا وتأثيرًا في أغلب القضايا الملحة على الساحة. لكن هذا لا يعني أنه لا يواجه الصعوبات والعقبات التي تحول دون تحقيق أهدافه، فهو اتحاد من عدة دول تربطهم روابط عديدة ومصالح قد تكون مشتركة أحيانا ومتعارضة أحيانا أخرى وهو ما قد يؤثر قطعاً على سياسات الاتحاد وقوته.

ثانياً ـ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير وشرح شكل الاتحاد الأوروبي وتحليل النظام الدولي وتطوراته والتي أفضت إلى التعجيل بنشأة التنظيمات الاقتصادية ومنها الاتحاد الأوروبي، كما أنه سبق تحليل التطور التاريخي للفكرة الاتحادية لهذه الدول الأوروبية منذ عام ١٩٥٥م وحتى بداية تأسيس الاتحاد الأوروبي .

ثانياً ـ أهمية الدراسة :

تنبع أهمية موضوع الدراسة وأسباب إختيار الباحث له فيما يلي :

١- تأصيل الاهتمام العلمي لدى الباحث المهتم بالشأن الدولي وبأوروبا على وجه التحديد ، خاصة أن هذا الموضوع من أهم موضوعات علم السياسة .

٢- استكمال المشروع العلمي للباحث في مرحلة البكالوريوس والماجستير، وذلك في مرحلة الدكتوراه ، عن طريق الاستمرار في التحصيل والبحث التراكمي في فرع العلاقات الدولية والسياسات الدولية ، وهو مجال ينحاز الطالب له في ظل المتغيرات المتسارعة في النظامين الدولي والإقليمي .

٣- تمثل الدراسة نقطة انطلاق كبيرة للباحث في مجال عمله الوظيفي بعد الانتهاء بإذن الله من الحصول على الدكتوراه في العلوم السياسية ، لما سيكون لها أثر كبير في تطوير عمله وأدائه الوظيفي في خدمة بلاده ، وأمته العربية .

ثالثاً : تساؤلات الدراسة .

هناك العديد من **الأسئلة الفرعية** التي تحتاج إلى إجابات علمية واضحة وهي :

١- ما هي التغيرات التي اعترت النظام الدولي ابتداءً من عام ١٩٨٥ بتولي جوربا تشوف حكم الاتحاد السوفيتي؟
٢- هل كان لتفكك الاتحاد السوفيتي الأثر الكبير في الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي؟
٣- هل أدت الهيمنة الأمريكية والانفراد الأمريكي على النظام الدولي إلى اندلاع حروب كالبلقان، وغزو أفغانستان والعراق وإشاعة حالة عدم استقرار في العالم وخلق مناطق ساخنة وتغيرات في الخرائط العالمية؟

٤- هل سارعت أوروبا بالتحول نحو الاتحاد الأوربي نتيجة التحولات الحادثة في النظام الدولي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية به؟

خامساً : أسلوب الدراسة .

يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة فيما يلي :

هل كان للتحول الحادث في طبيعة النظام الدولي والانتقال من مرحلة الصراع الأيديولوجي إلى مرحلة الصراع الاقتصادي الأثر الواضح في الدفع بالإسراع في تكوين الاتحاد الأوروبي ككيان اقتصادي قادر على حماية نفسه، بل والمنافسة مع الولايات المتحدة كقطب انفرد بالسيطرة على النظام الدولي؟

سادساً : الدراسات السابقة :

من خلال القراءة الأولية للدراسات السابقة في موضوع هذه الدراسة ، اتضح أنها تدور حول ثلاثة محاور رئيسية هي :

المحور الأول: الدراسات السابقة حول النظام الدولي والنظام الإقليمي وتطوراتهما في حقب زمنية مختلفة والتي يمكن استخلاص نتائجها والاستفادة منها، على مدار أجزاء الدراسة.

المحور الثاني: دراسات سابقة عن التحولات التي جرت في النظام الدولي ونمط الصراعات الاقتصادية الجديدة والآليات الاقتصادية الجديدة ومنها إنشاء منظمة التجارة العالمية، وهذه الدراسات مفيدة للدراسة جدًا ، وانطلقت الدراسة من حيث انتهت هذه الدراسات لتضيف إليها، وهي محل استفادة كبيرة للدراسة.

المحور الثالث: دراسات سابقة عن نشأة الاتحاد الأوروبي وما سبقه من مراحل مثل السوق الأوروبية المشتركة والجماعة الأوروبية، وتطور ذلك، وهو مدخل مهم للرسالة فيما يتعلق بظهور الاتحاد الأوروبي كمنافس للولايات المتحدة التي سعت للهيمنة على النظام الدولي بعد خروج الاتحاد السوفيتي وتفككه بنهاية عام ١٩٩١ منه.

الفصل الأول

الاتحاد الأوروبي: التأسيس والتطورات

على الرغم من كثرة الاتحادات وتنوعها التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يمثل شكلاً مميزًا كأحد التكتلات والاندماجات بشكل عام. حيث نشأ هذا الاتحاد ومرَّ بمراحل كثيرة حتى وصل للشكل الذي هو عليه حاليًا، وأصبح شكلاً فريدًا ومميزًا بين الاتحادات. فلا هو اتحاد فيدرالي كما في نموذج الولايات المتحدة ينطبق عليه ما ينطبق على الاتحاد الفيدرالي، ولا هو مجرد تنظيم بين مجموعة من الدول في أمر ما فقط كما هو الحال في الاتحاد الإفريقي، بل هو اتحاد سياسي فريد في خصائصه ونشأته، حتى أنه أصبح الآن أحد أهم التنظيمات في الساحة الدولية ومن أكثرها وجودًا وتأثيرًا في أغلب القضايا الملحة على الساحة. لكن هذا لا يعني أنه لا يواجه الصعوبات والعقبات التي تحول دون تحقيق أهدافه، فهو اتحاد من عدة دول تربطهم روابط عديدة ومصالح قد تكون مشتركة أحيانا ومتعارضة أحيانا أخرى وهو ما قد يؤثر قطعاً على سياسات الاتحاد وقوته.

المبحث الأول

طبيعة الاتحاد الأوروبي ومبادئه

يعتبر الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية تضم الدول الأوروبية، وصل عددها إلى ٢٨ دولة وأخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في ١ يوليو ٢٠١٣. تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة "ماسترخت" الموقعة عام ١٩٩٢م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي (العشرين).

ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حده ، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فيدرالي ، حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم .

ويذكر أن للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد، ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه ١٩ دولة من أصل الـ ٢٨ الأعضاء، كما أن هناك سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة . وقد احتفل في مارس ٢٠٠٧ بمرور ٥٠ عام على إنشاء الاتحاد بتوقيع اتفاقية روما .

تأكيدا لما سبق أن أشارت إليه الدراسة في الفصل السابق، يمكن التأكيد أنه قد تكررت المحاولات في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد أمم أوروبا ، منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط، مرورًا بإمبراطورية شارلمان الفرنكية ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة اللتين وحدتا مساحات شاسعة تحت إدارة فضفاضة لمئات السنين، قبل ظهور الدولة القومية الحديثة. وفيما بعد الانهيار، حدثت محاولات لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحلي، منها محاولة نابليون في القرن التاسع عشر، والأخرى في أربعينات القرن العشرين على يد هتلر، وهما تجربتان لم تتمكنا من الاستمرار إلا لفترات قصيرة وانتقالية وذلك بسبب وجود مجموعة من اللغات والثقافات الأوروبية المتباينة، كما أنها اشتملت هذه السيطرة على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة، مما أدي إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية. ومن أهم محاولات التفكير في التوحيد السلمي من خلال التعاون والمساواة في العضوية قدمها المفكر السلمي فكتور هوجو عام ١٨٥١م ، دون أن تحظي بفرصة جادة في التطبيق. وبعد كوارث الحرب العالمية الأولي والحرب العالمية الثانية ، ازدادت بشدة ضرورات تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي. مدفوعا بالرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى. وقد أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١م ، على يد كل من ألمانيا (الغربية)، فرنسا، وإيطاليا ودول بينيلوكس (benelux) ، بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ). وكانت أول وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community) وتسمي في المملكة المتحدة بشكل غير رسمي بـ "السوق المشتركة"، تأسست في اتفاقية روما للعام ١٩٥٧ وطبقت في ١ يناير كانون ثاني ١٩٥٨. هذا التغيير اللاحق للمؤسسة الأوروبية يشكل العماد الأول للاتحاد الأوروبي، حيث تطور الاتحاد الأوروبي من مجرد تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية.

تطور توسيع الاتحاد الأوروبي :

إن توسيع الاتحاد الأوروبي هي عملية تتم من خلال ضم مزيد من الدول الأوروبية لعضوية الاتحاد الأوروبي. وبدأت هذه العملية بالستة المؤسسين، وهم الدول الست الذين أسسوا الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (الاتحاد الأوروبي فيما بعد) في عام ١٩٥٧. منذ ذلك الحين، نمت عضوية الاتحاد الأوروبي لتصل إلى ٢٧ دولة مع التوسع الأخير بانضمام بلغاريا ورومانيا في عام ٢٠٠٧. ثم انضمت كرواتيا للاتحاد في أول يوليو ٢٠١٣، لتصبح الدولة الثامنة والعشرين.

وفيما يلي سوف نوضح التسلسل الزمني لانضمام الأعضاء، بداية من الدول الستة المؤسسة للاتحاد وحتى انضمام كرواتيا ٢٠١٣ :

١٩٥٧: الأعضاء المؤسسون الستة: (بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، ألمانيا الغربية).
١٩٦٢: احتفال الجزائر بعيد استقلالها ورفضها الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة.
١٩٧٣: انضمام جمهورية إيرلندا، المملكة المتحدة، الدانمرك (متضمنة جرينلاند لكن بدون جزر فارو).
١٩٨١: انضمام اليونان.
١٩٨٥: في الأول من فبراير انسحاب جرينلاند بعد القيام باستفتاء في عام ١٩٨٢.
١٩٨٦: انضمام إسبانيا والبرتغال.
١٩٩٠: في الثالث من أكتوبر وبعد إعادة توحيد ألمانيا الغربية مع ألمانيا الشرقية، تنضم ألمانيا إلى الاتحاد الأوروبي.
١٩٩٥: انضمام النمسا، فنلندا، السويد.
٢٠٠٤: انضمام قبرص، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا.
٢٠٠٧: انضمام بلغاريا، ورمانيا.
٢٠١٣: انضمام كرواتيا.

جدول رقم (١)
جدول بيانات أساسية لجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي (حاليًا)

الدولة	سنة الانضمام	النظام السياسي	العاصمة	العملة	اللغات الرسمية	ملاحظات
ألمانيا	١٩٥٧	فيدرالي جمهوري	برلين	يورو	الألمانية	دول مؤسسة
إيطاليا	١٩٥٧	جمهوري	روما	يورو	الإيطالية	
بلجيكا	١٩٥٧	ملكي دستوري	بروكسل	يورو	الهولندية، الفرنسية، الألمانية	
فرنسا	١٩٥٧	جمهوري	باريس	يورو	الفرنسية	
لوكسمبورغ	١٩٥٧	ملكي دستوري	لوكسمبورغ	يورو	الألمانية، الفرنسية	
هولندا	١٩٥٧	ملكي دستوري	أمستردام	يورو	الهولندية	
الدنمارك	١٩٧٣	ملكي دستوري	كوبنهاغن	كرونة دنماركية	دنماركية	
المملكة المتحدة	١٩٧٣	ملكي دستوري	لندن	ج إسترليني	الإنكليزية	
إيرلندا	١٩٧٣	جمهوري	دبلن	يورو	الإيرلندية، الإنجليزية	
اليونان	١٩٨١	جمهوري	أثينا	يورو	اليونانية	
إسبانيا	١٩٨٦	ملكي دستوري	مدريد	يورو	الإسبانية	
البرتغال	١٩٨٦	جمهوري	لشبونة	يورو	البرتغالية	
السويد	١٩٩٥	ملكي دستوري	ستوكهولم	كرونا	السويدية	
النمسا	١٩٩٥	ملكي دستوري	فيينا	يورو	الألمانية	
فنلندا	١٩٩٥	جمهوري	هلسنكي	يورو	السويدية، الفنلندية	
إستونيا	٢٠٠٤	جمهوري	تالين	يورو	الإستونية	
بولندا	٢٠٠٤	جمهوري	وارسو	زلوتي	البولندية	
جمهورية التشيك	٢٠٠٤	جمهوري	براغ	كرونة تشيكية	التشيكية	
سلوفاكيا	٢٠٠٤	جمهوري	براتيسلافا	يورو	السلوفاكية	

الدولة	سنة الانضمام	النظام السياسي	العاصمة	العملة	اللغات الرسمية	ملاحظات
سلوفينيا	٢٠٠٤	جمهوري	ليوبليانا	يورو	السلوفينية	
قبرص	٢٠٠٤	جمهوري	نيقوسيا	يورو	التركية، اليونانية	
لاتفيا	٢٠٠٤	جمهوري	ريغا	يورو	اللاتفية	
ليتوانيا	٢٠٠٤	جمهوري	فيلنيوس	يورو	الليتوانية	
مالطا	٢٠٠٤	جمهوري	فاليتا	يورو	الإنكليزية، المالطية	
المجر	٢٠٠٤	جمهوري	بودابست	فورنت مجري	المجرية	
بلغاريا	٢٠٠٧	جمهوري	صوفيا	ليف بلغاري	البلغارية	
رومانيا	٢٠٠٧	جمهوري	بوخارست	لي روماني	الرومانية	
كرواتيا	٢٠١٣	جمهوري	رغرب	كونا كرواتية	الكرواتية	

المبحث الثاني
أهداف الاتحاد الأوروبي
والبناء المؤسسي والدور الاقتصادي

لقد كان من الواضح أن هذا الاتحاد يأخذ شكلاً مختلفا، مما جعله مميزا عن التنظيمات الأخرى في النظام العالمي ، وبحيث يقوم الاتحاد الأوروبي على ركيزتين هما: دولة القانون والديمقراطية. وهو ليس دولة جديدة أو بديل عن دول الاتحاد القائمة، ولا يشبه المنظمات الإقليمية الدولية الأخرى. فقد تنازل أعضاؤه عن بعض شئونهم السيادية لمؤسسات الاتحاد التي تمثل مصالحهم المشتركة ككل ، وأن جميع القرارات والإجراءات مستمدة من المعاهدات الأساسية التي صدق عليها الأعضاء.

وفيما يلي يمكن عرض لبعض النقاط الهامة كما يلي :

أولاً: الأهداف الرئيسية للاتحاد :

تتركز أهداف الاتحاد، الرئيسية فيما يلي :

١- تأسيس "المواطنة الأوروبية" (الحقوق الأساسية، حرية التنقل، الحقوق المدنية والسياسية).
٢- ضمان الحرية والأمن والعدل (التعاون في الشؤون الداخلية والعدل).
٣- دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي (السوق المشتركة ، والعملة المشتركة : "اليورو"، والتنمية الإقليمية ، وقضايا حماية البيئة) .
٤- تقوية دور أوروبا في العالم (سياسة خارجية وأمنية موحدة ، والاتحاد الأوروبي والعالم الخارجي).

والجدير بالذكر أن اتفاقية روما ١٩٥٧ أشارت إلى بعض الأهداف وهي :

١- إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.
٢- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .
٣- توحيد التعريفة الجمركية التي يتعامل بها الأعضاء مع العالم الخارجي.
٤- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.
٥- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
٦- التقريب بين التشريعات الإقليمية في دول الأعضاء.

ثانيًا : البناء المؤسسي (الهيكل التنظيمي) للاتحاد الأوروبي :

يتشكل البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي من عدة مؤسسات هي :

١- البرلمان الأوروبي (ينتخب من قبل الشعوب الأوروبية).
٢- مجلس الاتحاد (يتكون من حكومات الدول الأعضاء).
٣- المفوضية الأوروبية (الجهاز التنفيذي).
٤- محكمة العدل الأوروبية (الإشراف على تنفيذ القوانين).
٥- محكمة مراقبة الحسابات "ديوان المحاسبة" (الأشراف على ميزانية الاتحاد).

كما يتكون البناء المؤسسي من عدة هيئات إدارية هي :

١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (تمثل مؤسسات المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية).
٢- هيئة المناطق (تمثيل الإدارات المحلية في السياسة الإقليمية والبيئية والتعليم).
٣- المحقق الأوروبي (يشرف على شكاوي المواطنين المتعلقة بسوء الإدارة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي).
٤- مصرف الاستثمار الأوروبي (يساهم في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي بتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل العامة والخاصة).
٥- المصرف المركزي الأوروبي (يشرف عن السياسة النقدية والتبادل النقدي).

أ- وظائف البرلمان الأوروبي الرئيسية :

تتحدد وظائف ومهام هذا البرلمان فيما يلي :

- **يشترك البرلمان ، مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة التشريعية، أي التصديق على القوانين الأوروبية (توجيهات – تعليمات - قرارات)، وتدخله في العملية التشريعية يعطي شرعية ديمقراطية للقوانين .**
- **يشترك البرلمان ، مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة المالية والميزانية، ويمكنه أن يقوم بتغييرات على الإنفاق العام للاتحاد الأوروبي. وهو الذي يعطي الموافقة النهائية على الميزانية.**
- **يقوم البرلمان بالأشراف على أعمال مجلس الاتحاد الأوروبي، ويصدق على ترشيح المفوضين ويمتلك حق سحب الثقة من مجلس الاتحاد، ويمارس إشراف السياسي أيضًا على كل مؤسسات الاتحاد .**

ب- أعضاء البرلمان الأوروبي:

يتكون أعضاء البرلمان من :

- **يتحدد عدد الممثلين البرلمانيين عن كل دولة تم الاتفاق عليه في المعاهدات المعقودة ما بين الدول الأعضاء، ويتم انتخابهم بموجب نظام التمثيل النسبي، وتجرى الانتخابات إما على مستوي إقليمي أو وطني. فالانتخابات على المستوي الإقليمي تجري في دول مثل بريطانيا وإيطاليا وبلجيكيا. وعلى مستوي وطني كما في فنلندا وفرنسا وإسبانيا والدنمرك والنمسا ولوكسمبورغ. وتجرى الانتخابات في بعض الدول بطريقة تجمع ما بين الطريقتين كما في ألمانيا .**

وفي كل الدول الأوربية يعطي حق الاقتراع لكل من بلغ سن ١٨ سنة. والمساواة التامة بين الذكور والإناث، وتطبيق مبدأ الاقتراع السري.

ومنذ دخول معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ عام ١٩٩٣م، أصبح بإمكان جميع المواطنين الأوروبيين الترشيح للبرلمان أو التصويت حتى من خارج وطنهم، أى حتى من بلد أوروبي آخر يقيمون فيه.

ج- المرأة في البرلمان الأوروبي :
في عام ١٩٧٩ بلغت نسبة النساء ١٦.٥% بين أعضاء البرلمان الأوروبي، وارتفعت هذه النسبة بثبات لتصل في ١٩٩٦ إلى ٢٧.٥%، وإلي ٢٩.٧% بعد انتخابات ١٩٩٩.
د- الشفافية :
يتوجب على أعضاء البرلمان الأوروبي الإعلان عن أعمالهم ووظائفهم، وكل ما يتقاضون من مرتبات أو يدر عليهم دخلاً، وعليهم أيضًا الإعلان عن جميع مصالحهم المالية، ويتم تسجيل ذلك في سجل عام.
هـ- تركيبة البرلمان الأوروبي :
تتوزع مقاعد النواب البرلمانيون في قاعة البرلمان الأوروبي، بحيث لا تكون في مجموعات حسب جنسياتهم، وإنما في مجموعات سياسية. وللبرلمان الأوروبي في الوقت الراهن سبع مجموعات سياسية بالإضافة لفئة المستقلين. وتمثل هذه المجموعات السياسية أكثر من مائة حزب سياسي مختلف.

المبحث الثالث

الاتحاد الأوروبي والتحديات التي تواجهه

سبقت الإشارة إلى أن هذا التنظيم مر بمراحل متعددة كي يصل للشكل الذي يعرف عليه الآن، سواء من حيث الشكل أو حتى الأعضاء، وهذا التطور الذي قد يوثر بالسلب أو الإيجاب على الاتحاد وعملية صنع القرار به. وفي هذا الصدد تثار قضيتان هامتان، باعتبارهما الأكثر تأثيرا وتداولاً على الساحة الأوروبية، يمكن تناولها بالتفصيل على النحو التالي:
الأولى: احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الأسباب والنتائج.
الثانية: رغبة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي: المعوقات والاحتمالات.
القضية الأولي : رغبة بريطانيا في الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بين الأسباب الحقيقية وتداعيات ذلك على الاتحاد الأوروبي وبريطانيا:
رغم مرور السنوات الطويلة علي عضوية المملكة المتحدة البريطانية في الاتحاد الأوروبي منذ عضويتها عام ١٩٧٣، إلا أن هذه العضوية غير مكتملة، فهي لم تدخل منطقة اليورو لحسابات خاصة بها، وظلت تتعامل مع هذا الاتحاد من منطق الاستعلاء، فكانت تريد أن تكسب من خلال وجودها فيه، من دون أن يفرض عليها الاتحاد قضايا لا تريدها، سواء أكانت قضايا سياسية أم اقتصادية.
وإذا كان هناك رضي بريطاني عام في السنوات السابقة على البقاء ضمن المجتمع الأوروبي، إلا هناك أشارات كثيرة حول الرغبة في الانعزال عن الشركاء في البر الأوروبي، وتجلي ذلك عبر فوز حزب استقلال المملكة المتحدة، المعادي للانخراط في الاتحاد الأوروبي، في انتخابات البرلمان الأوروبي لعام ٢٠١٤.
وقد كان رئيس الوزراء البريطاني (ديفيد كاميرون) -آنذاك- قد تعهد بإجراء استفتاء عام على خروج بلاده أو بقائها في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧، وبعد أن أعيد انتخابه يوم ٨ مايو ٢٠١٥، أعلن أنه سيعمل من أجل مستقبل أفضل للجميع، وكان متوقعًا أن يكون لهذا الفوز عواقب كبيرة على المملكة المتحدة، حيث إنه أعاد التذكير بما وعد ناخبيه به: "علينا تنظيم الاستفتاء الذي سيقرر مستقبل بريطانيا داخل أوروبا" وهو ما حدث بعد ذلك.
ويبرر (كاميرون) وسواه من السياسيين نزعتهم الانعزالية بمسوغات سياسية واقتصادية، لاسيما موضوع الهجرة من دول البر الأوروبي إلى المملكة المتحدة.
ورغم وجاهة العامل الاقتصادي في تحديد اتجاهات الرأي في بلد ما، لكن دولة مثل بريطانيا لا تبني سياستها على الاقتصاد وحده، بل هناك عوامل سياسية أخرى هي التي تدفع

باتجاه القطيعة مع الاتحاد الأوروبي، وعلى رأس هذه العوامل المنافسة الألمانية الشرسة على قيادة الاتحاد الأوروبي، خاصة وقد برزت ألمانيا، في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، كقوة اقتصادية وسياسية تفرض رؤاها وسياستها على دول الاتحاد الأوروبي، كما استطاعت ألمانيا أن تجذب إليها فرنسا، الضعيفة اقتصاديًا، والتي تعد القوة الثانية بعد ألمانيا، كما جذبت إليها دولة أخرى من دول أوروبا الشرقية وهي بولندا، فأصبح محور (برلين، باريس، وارسو)، هو الأساس السياسي في الاتحاد الأوروبي.

وأصبحت السياسة الأوروبية ترسم في ألمانيا، وتتولي فرنسا وبولندا التسويق لها داخل الاتحاد الأوروبي، ولم تكن بريطانيا بعيدة عن التغيرات التي حدثت في أوروبا، ولكنها لم تكن قادرة على منع انجرار فرنسا، بالتحديد، خلف ألمانيا، لأن هذه الأخيرة تسندها ماليًا وتدفع عنها غائلة الإفلاس. أما بريطانيا ، فهي ومن الواضح أنها كانت تطمح لدور قيادي يتنافس مع مكانتها التاريخية، لم يعد بإمكانها تحقيقه في ظل منافسين آخرين، ولهذا أصبحت بريطانيا تشعر بالغربة، لأنها كانت في الماضي هي التي تقود التحالفات، وهي التي ترسم السياسات ليس في أوروبا وحدها؛ بل في العالم أجمع.

الفصل الثاني

مستقبل الاتحاد الأوربي كقطب دولي

بين القوى المناهضة وتحولات النظام الدولي

يواجه الاتحاد الأوروبي، الذي ولد في خضم التحول الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، بعد معاهدة ماستريخت عام ١٩٩١م، تحديات كبرى، لعل في مقدمة هذه التحديات ، طبيعة التطورات الداخلية في أوروبا نفسها، حيث الصعود المتنامي لقوى اليمين المتطرف المعادي لفكرة المشروع الأوروبي الحالي المتمثل في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن هناك مخاطر واضحة نابعة من البيئة الداخلية الأوروبية ذاتها، كما أن التغيرات الحادثة التي صاحبت الخروج البريطاني من الاتحاد بعد الاستفتاء الشعبي الذي قضى بذلك، تشير إلى تحدي جديد، وقد تؤثر عوامل إقليمية ودولية أخرى في هذا الاتحاد. فضلاً عن أن التطورات التي يشهدها النظام الدولي والذي يبدو أنه تحول مرة أخرى ليصبح نظامًا ثنائيًا بعد عودة روسيا للمسرح الدولي مرة أخرى واختبر ذلك في الأزمة السورية، وكذلك في الأزمة الأوكرانية .

المبحث الأول

القوى الداخلية المناهضة للاتحاد الأوروبي

قبل ربع قرن، كانت عبارة "حركة مناهضة للنظام" تستخدم غالبًا، لاسيما من قبل عالمي الاجتماع، إيمانويل فالرشتاين Immanuel Wallerstein وجيوفاني أريجي Giovanni Arrighi ، لوصف مختلف قوى اليسار المناهضة للرأسمالية. وتظل العبارة صالحة للاستعمال في هذه الأيام على مستوى الغرب، لكن مدلولاتها لحقها التغيير. فالحركات الاحتجاجية، التي تكاثر عددها خلال السنوات العشر الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، لم تعد تتمرد ضد الرأسمالية، ولكن ضد "النيوليبرالية" (الليبرالية الجديدة) – أي تحرير التدفقات المالية، وخصخصة الخدمات العامة، وتفاقم مظاهر التفاوت الاجتماعي -، التي تمثل جميعها تجليات لهيمنة رأس المال على مستوى أوروبا والولايات المتحدة منذ ثمانينات القرن العشرين.

وقد لقي النظام السياسي والاقتصادي المنبثق عن الرأسمالية قبولاً من الجميع، أي من قبل حكومات وسط اليمين ووسط اليسار، بما كرس مبدأ الفكر الواحد الذي يتجسد من خلال مقولة رئيسة الوزراء البريطانية الشهيرة مارجريت تاتشر (Margaret Thatcher)، "ليس هناك من حل بديل"(There Is no alternative) وفي سياق الرد على هذا النظام، برز للوجود

صنفان من الحركات. وقد لاقت هذه الحركات من اليمين واليسار، على حد سواء، تشهيرًا ورفضًا من الطبقات الحاكمة، التي قدمت هذه الحركات على أنها تمثل خطرًا أساسيًا، هو خطر الشعبوية.
وليس من قبيل الصدفة أن هذه الحركات قد ظهرت في البدء في أوروبا بدلاً عن الولايات المتحدة. فبعد ستين سنة من معاهدة روما، يصبح التفسير سهلاً وواضحًا. فالسوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت سنة ١٩٥٧، تمثل امتدادًا "للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب" (CECA). وقد وضع تصورها (روبيرت شومان - Robert Schuman)، من أجل هدفين بارزين هما، الحيلولة دون عودة قرن من المواجهات الفرنسية الألمانية، وتعزيز النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب في أوروبا الغربية، وهي كانت نتاج مرحلة تتميز بالتشغيل الكامل وارتفاع الأجور المتوسطة وتجذر الديموقراطية التمثيلية وتطور أنظمة إعادة توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية.
كما أن الاتفاقات التجارية المنبثقة عن السوق الأوروبية المشتركة، لم يكن لها سوى أثر ضئيل على سيادة الدول الأعضاء، التي وجدت صلاحياتها، على العكس من ذلك، معززة. فالميزانيات، وأسعار صرف العملات كانت تقرر على المستوى الوطني من قبل برلمانات مسئولة أمام ناخبيها، حيث يتم، مناقشة السياسات في مختلف المجالات.

المبحث الثاني

طبيعة الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي

٤٤ عاما من العلاقات الأسرية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي انتهت بورقة من ٦ صفحات تعلن بدء إجراءات الانفصال. ومثل غالبية حالات الانفصال، سيكون ملينا بالمشاعر المتناقضة والمتأججة، من الحزن والخديعة والتحسب من التكلفة المالية، إلى مشاعر الارتياح لزوال عبء الخلافات الدائمة، مرورا بمشاعر الطمع والندم وحتى الأمل.

هذه الخلافات والتباينات الأولية هي فقط مجرد بداية. فما هي المشاعر المتباينة التي ستنتاب الأطراف الأوروبية والبريطانيين خلال مسار الانفصال الطويل والصعب؟.

- يمكن الإجابة على ذلك في النقط التالية :

١- مشاعر الحزن والفقد.

٢- مشاعر الخديعة .

٣- مشاعر الانتقام .

٤- مشاعر الندم .

٥- مشاعر الارتياح من عبء المشاحنات الدائمة .

٦- مشاعر القلق والخوف .

٧- مشاعر التحسب والترقب .

٨- مشاعر المجهول .

٩- مشاعر الانتهازية .

١٠- مشاعر الأمل .

المبحث الثالث

طبيعة العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي

خلال السنوات العشر القادمة

كيف ستكون الأوضاع في أوروبا في غضون ١٠ سنوات، عندما تصبح مسألة المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة (وهى إحدى مواد المعاهدة التي وقع عليها قادة الاتحاد الأوروبي يوم ١٩ أكتوبر ٢٠٠٧، بالعاصمة البرتغالية لشبونة، ودخلت حيز التنفيذ يوم ١ ديسمبر ٢٠٠٩، وتمت تسمية هذه المادة بـ "بند الانسحاب"، وذلك لأنها تحدد سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد بشكل طوعي، ومن طرف واحد، وفقًا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها) بمثابة مجرد ذكرى قديمة؟ صحيح أن من الصعب التنبؤ بسياسات طويلة الأجل لكن يمكننا رسم صورة للقارة الأوروبية حينها في النقاط التالية :

- **هناك نموذج موجود بالفعل للعلاقة المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو سويسرا، لكن هذا النموذج ليس مثاليًا، فسويسرا بها ٨ ملايين شخص فقط، وهى دولة غنية للغاية، وتعد، على معظم المستويات، أغنى بلد في العالم، كما أنها محاطة تمامًا ببلدان الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن التحدي المتمثل في الحفاظ على علاقات طيبة مع جيرانها أكبر من التحدي الذي يواجه المملكة المتحدة.**
- **في حال نظرنا إلى المملكة المتحدة باعتبارها سويسرا كبرى، فإن أوروبا ٢٠٢٧ ستظل منطقة اقتصادية متكاملة حتى لو قررت بلدان أخرى إتباع مسار بريطانيا ومغادرة الاتحاد، حيث ستظل الأخيرة منطقة اقتصادية متكاملة حتى لو فشل في البقاء في شكله الحالي.**
- **يبدو أن مستقبل اليورو سيكون أقل وضوحًا، وأتوقع أن تنقسم منطقة اليورو إلى منطقتين، شمالاً وجنوبًا، مع وجود ضوابط مالية فيما بينهما، لكن ما إذا كان هذا الأمر صحيحًا أم خاطئًا، فإن الاقتصاد الأوروبي سيستمر في تحقيق نمو اقتصادي معقول، وإن كان بطيئًا، كما ستتحسن مستويات المعيشة قليلًا، وذلك بعدما ظلت راكدة في معظم أنحاء أوروبا على مدى العقد الماضي.**
- **ستظل هناك فجوة في الأداء الاقتصادي بين الشمال والجنوب، مما سيؤدى إلى خلق التوترات، وقد اتسع نطاق هذه الفجوة في العقد الماضي، وفى أحسن الأحوال سيستغرق الأمر جيلًا كاملًا لإنهاء هذه الفجوة، أو أنه قد يتسع نطاقها بشكل أكبر.**
- **في حين أن من المتوقع أن يستمر نمو اقتصاد القارة الأوروبية من حيث القيمة المطلقة، إلا أنه سيتقلص مقارنة ببقية دول العالم، وقد كان هذا الاتجاه واضحًا على مدى السنوات الـ٢٠ الماضية، ويعود ذلك، إلى حد كبير، لحجم العاملين من السكان، والذي بدأ يتقلص، ومن المحتمل أن تنمو المملكة المتحدة بشكل أسرع، نوعًا ما، عن منطقة اليورو، وذلك بغض النظر عن تأثير خروجها من الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب العوامل الديموغرافية الإيجابية نسبيًا.**
- **من المتوقع أن تستمر الهجرة إلى المملكة المتحدة، وإن لم يكن بنفس معدل الهجرة إليها في السنوات الأخيرة، ولذا فإن سوق العمل الأوروبية ستظل سلسة.**
- **لن تكون هناك حدود صعبة للتجارة في أوروبا، فهناك حدود مفتوحة بين سويسرا وجيرانها الآن، وسيستمر هذا النموذج، ومع ذلك سيكون هناك المزيد من الضوابط على حركة الناس، وهو اتجاه واضح بالفعل في أوروبا الشرقية.**

- بالعودة إلى المملكة المتحدة، فإن سوق العمل فيها ستظل مفتوحَة، وقد تكون هناك عملية لإعادة التوازن بين المهاجرين في الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى المتقدمة، لاسيما الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، لكنها تحتاج إلى المهارات التي يجلبها المهاجرون.
- من المحتمل أن تتحول تجارة المملكة المتحدة بعيدًا عن أوروبا نحو بقية العالم، وهذا الاتجاه واضح بالفعل، حيث تنخفض نسبة تجارة بريطانيا من تجارة أوروبا بنحو نقطة مئوية واحدة في السنة، وهذا ليس بسبب أي قرار يتعلق بالسياسة العامة للملكة، لكنه نتيجة لقوى اقتصادية أوسع، لاسيما تحول النشاط الاقتصادي نحو العالم الناشئ.
- وأخيرًا ، وهى النقطة الأهم، فإن اقتصادات أوروبا والمملكة المتحدة لن تختلف كثيرًا عن وضعها الحالي بعد ١٠ سنوات، حيث ستظل منطقة اقتصادية ناجحة بشكل معقول، وستستمر تحديات اليوم، والتي تتمثل في محاولة توفير الخدمات الاجتماعية الجيدة والرعاية الصحية لأقدم المجتمعات على وجه الأرض، كما لن يقوض خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الكفاءة التقنية للمملكة المتحدة أو لأوروبا، بل إنه في حال تم التفاوض بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد بنجاح، فإن قدرة كلا الجانبين في هذا النزاع على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع قد تتحول إلى أن تكون أفضل ، وليس أسوأ.

وختامًا ، هل ينظر إلى هذا التحليل على أنه مفرط في التفاؤل؟ الإجابة هي لا، فالقوى الاقتصادية العالمية، والتقدم التقني العالمي أقوى من وجهات نظر السياسيين العابرين، ولنتذكر هذا دائمًا وجيدًا.

الفصل الثالث

مستقبل الاتحاد الأوروبي كقطب دولي

بعد الخروج البريطاني وتحولات النظام الدولي

في سياق الخلافات السياسية الداخلية الأوروبية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتحديات الخارجية الهائلة أمام أوروبا، يكون من المفيد التدبر في الأوضاع الجيوسياسية المتلاحقة التي خلقت الظروف المواتية لإنشاء المشروع الأوروبي. ولا يمكن تصور مستقبل الاتحاد الأوروبي وحدوده الجغرافية بدون إعادة تعريف المفاهيم والأطر المؤسسة له.

المبحث الأول

اوروبا الحدود . وجغرافيا المكان

"أوروبا" هي تسمية عائمة، والمساحة التي يشير لها المصطلح ليست لها حدود واضحة مسبقاً – أنها ليست استراليا ولا كندا – بحيث يبقي تعريفها مفتوحًا. هذا الغموض هو في الوقت نفسه مشكلة – أين هي حدود "أوروبا" (الاتحاد، والسوق والقارة؟) – وميزة لأنه يخلق ديناميكية. ترسم سياسة الأوروبيين الجغرافيا العامة التي يكونونها. السياسة هي التي تؤدي إلى تعيين الحدود: من ينتمي إلى منطقة اليورو؟ ماذا سيحدث بعد البريكسيت (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي)؟ أين يتم التحكم في الهجرة؟ يترتب عن كل تحديد (أوروبا متوسعة باستمرار أو أوروبا متباينة) أشكال تتناسق معه: اتحاد دول وشعوب أو اتحاد دول وأمم.

تعرف حدود أوروبا "جغرافيا" شرقا بجبال الأورال ونهر الأورال، وفي الجنوب الشرقي بنهر أراكس (الذي يمر عبر أرمينيا وتركيا وأذربيجان وإيران)، وعلى الحدود الجنوبية بمضيقات بحرية. تعود كل هذه القيود الراسخة في الأذهان إلى قرارات اتخذت في ظروف تاريخية معينة. وبدون مقاومة من (مصطفي كمال أتاتورك) في تركيا، لكان البوسفور حدًا جيوسياسيا. وعلى

العكس من ذلك، إذا كان الملك البرتغالي (سيباستيان)، قد فاز في ما يسمي بمعركة "الملوك الثلاثة" (١٥٧٨م)، لم تكن حدود أوروبا لتتوقف عند مضيق جبل طارق، ولكن في مكان ما بين جنوب الريف المغربي والرباط.

أما عن جبال الأورال، فإنها لم ولن تكون أبدًا حدودًا دولية. فهل يمكن تصور هذا الحد المتعارف عليه بامتياز لأوروبا وضعه عالم الجغرافيا الروسي (فاسيلي تاتيكتشاف)، (١٦٨٦ – ١٧٥٠م)، الذي عمل لدي القيصر بطرس الأكبر، بهدف إخراج دوقية موسكو من آسيا وصد الأتراك والتتار إلى ما وراء نهر الفولجا، وهي الحدود العسكرية. وتمثل جبال الأورال حدًا طبيعيًا ذو قيمة ضعيفة، فهي كتلة من المرتفعات الصخرية الممتدة على مدى ٢٠٠٠ كيلو مترًا تتخللها عدة ممرات منخفضة (٤١١ متر بالنسبة إلى الطريق العابر لسيبيريا). بالنسبة لروسيا، تبدأ القارة الآسيوية شرق بحيرة بايكال، وهي المنطقة التي يقل فيها عدد الروس. إذن فالأورال هو اتفاق بين راسمي الخرائط. ويشير اعتمادها بأن روسيا بوضعها الجغرافي الأوروآسيوي، تري نفسها كقوة أوروبية.

ومن هذا المنطلق اقترح الرئيس الفرنسي (شارل ديجول)، في عام ١٩٦٢م إنشاء منطقة "تضامن أوروبي من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال". وذلك بهدف أن يظهر لموسكو بأن التقارب الفرنسي الألماني لم يكن بفعل الحرب الباردة من أجل إبعاد الدول الواقعة خارج السوق المشتركة الأوروبية، ولكنه أضاف شرطًا نادرًا ما يذكر: "ليتحقق هذا التصور لأوروبا، يجب إجراء تغييرات كبري. أولاً، أن لا يكون الاتحاد السوفييتي على ما هو عليه، ولكن أن تكون روسيا". هنا نري جدوى الحدود الكلاسيكية للجغرافيا المدرسية لتوضيح اعتبارات جيوسياسية محددة.

وفي مناطق القوقاز، التي أثر عليها الفرس والأتراك لعدة قرون، لم يصبح نهر أراكس "حدًا" جنوبيا للقارة الأوروبية، بدلاً من قمم جبال القوقاز ووادي كورًا، إلا بعد التدخل الروسي جنوب السلسلة الجبلية، على حساب الإمبراطورية الفارسية الضعيفة (معاهدة جولستان في ١٨١٣م). فنحن هنا أمام حدود سياسية، بين روسيا وبلاد فارس، أعتمدها جغرافيون من جورجيا وأرومينيا كحدود لأوروبا. وباختصار، تتضح الحدود أكثر إذا ما كانت مدعومة بالمميزات المائية الطبوغرافية، ولكنها في الحقيقة نتائج للظروف السياسية.

ومن وجهة نظر تاريخية، يمكن تعريف أوروبا بأنها حضارة قديمة مبنية على القانون الروماني والديانة المسيحية. على المدى الطويل، فإنها بنيت على شبكة ثنائية من العلاقات، "بدون شك، تلك التي أقامتها الدول الأوروبية مع الدول الأخرى (مبادلاتهم، وارداتهم المتبادلة، وترجماتهم) ولكن أيضا تلك التي شيدها "الأوروبيون" بما يحلمون به، ويتصورونه أو يتخيلونه كآخر لهم"، على حد قول الفيلسوف (مارك كريبون). في هذا التشكيل للوعي المفرد، أدي غياب حدود طبيعية واضحة لمجموعة من التعريفات الذاتية، متباينة مع العوالم المجاورة، كالممالك العربية – البربرية المسلمة والفاتحة، والإمبراطورية البيزنطية وخليفتها العثمانية. مثل سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م، صدمة كبري لأوروبا: كان البابا (بيوس الثاني)، أول من أمر الأمراء المسيحيين شديدي الجدال بالتفكير بأنهم "أوروبيون" (أوروبييكوس) في محاولة للتصدي للعثمانيين.

المبحث الثانى

معيار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

وفقًا للمادة ٢٣٧ من معاهدة روما

أصبحت كلمة "أوروبا" معياراً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفقًا للمادة ٢٣٧ من معاهدة روما (١٩٥٧م) المدرجة في معاهدة ماستريخت (١٩٩٢م)، دون وجود تعريف رسمي لمصطلح "أوروبي". في فترة ما بعد عام ١٩٩١م، عندما كان التوسع مسألة غير قابلة للنقاش، ذكرت المفوضية الأوروبية: "إن مصطلح "الأوروبي" يجمع بين عناصر جغرافية وتاريخية وثقافية تسهم جميعها في الهوية الأوروبية. لذلك فإن تجربتهم المشتركة في القرب، والأفكار والقيم والتفاعل التاريخي لا يمكن اختزالها في صيغة بسيطة وتبقي خاضعة للمراجعة، مع كل جيل من الأجيال المتعاقبة". إنه "ليس من الممكن ولا من المناسب الآن إنشاء حدود للاتحاد الأوروبي، والتي سوف ترسم معالم دائرته على مر الزمن". فقد يبني المشروع بمحتواه ؛ ويتم تعريف بعده المكاني بمجموع الدول المشاركة. وقد تأكدت هذه المقاربة في عام ٢٠١٠م ، في عمل بحثي كبير، برئاسة رئيس الوزراء الاسباني السابق (فيليبي جونزاليس) حول أوروبا في عام ٢٠٣٠م، والذي يخصص فقرة واحدة (من مجموع ٤٦) لمسألة الحدود.

وكان هذا الخط المتبع حتى اندلاع أزمات حادة: الحرب في أوكرانيا، والتشكيك في فعالية معاهدة شنجن، والتهديدات الإرهابية، ويرجع ذلك إلى الانقسامات التي كان سببها عدم وجود نقاش حول الحدود، حيث لا يعلن الأوروبيون خلافاتهم. وبما أن الموضوع مثير للجدل ، حصل مؤيدوا انضمام تركيا من فريق البحث المذكور سابقًا على تطمينات بشأن عدم التطرق لمسألة الحدود. وفي نهاية لتطابق الاتحاد الأوروبي مع "مجلس أوروبا"، الذي يضم ٤٧ دولة موقعة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تركيا منذ عام ١٩٥٠م، وروسيا منذ عام ١٩٩٨م، ولكن باستثناء بيلاروسيا ، وكما ذكر تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي، "هل ستثني هذه الاختلافات السياسية الجانبية، عن الحسم في مسألة" حدود أوروبا"؟ وستتسبب عدم الإجابة في شعور مستمر بالضيق لدي الرأي العام، وقد يضعف الانخراط في البناء الأوروبي".

يتواصل تأثير الغموض المفاهيمي لأوروبا جغرافيا في التطور المستمر لحدودها. حيث تم التحول من ست دول في ١٩٥٧ إلى (٢٨) في عام ٢٠١٦، وسرعان سيصبح العدد ٢٧ بعد المغادرة المقررة للمملكة المتحدة، وتنتظر بفارغ الصبر الدول المرشحة (تركيا ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا) أو المؤهلة للترشح (البوسنة وكوسوفو، ومولدافيا وأوكرانيا وجورجيا). فكيف يمكن الإحساس بالعضوية في مجموعة سياسية إذا لم يتم تحديد أراضيها، بوضوح ملموس وموثق؟ يذكر السياسي الفرنسي (ريجيس دوبريه)، عمدًا أنه لا وجود، في الأوراق النقدية اليورو، لأي رمز يجسد مرجعيات مشتركة: فقط جسر ونافذة، ولكن لا توجد وجوه لامعة أوروبية.

المبحث الثالث

رؤى البناء الأوروبي ومستقبل الوحدة

وبين رؤى البناء الأوروبي، تم تصور خطين سياسيين منذ البداية: بالنسبة لجون مونيه (١٨٨٨م- ١٩٧٩م)، وهو أحد أباء الوحدة الأوروبية، تم تصميم المجتمع الوليد باعتباره سوقا من شأنها أن تؤدي، في يوم من الأيام، إلى قوة سياسية. ولذلك كانت مفتوحة على القارة بأكملها. أما بالنسبة لروبرت شومان (١٨٨٦ – ١٩٦٣م)، وهو أحد الآباء الآخرين للوحدة الأوروبية، أنضم للمسيحيين الديمقراطيين وتأثر بالضم الألماني للألزاس واللورين، لا يجب الجمع إلا بين من تشابهوا داخل أوروبا الموسعة. وقد ردد هذا الرأي الألماني الديمقراطي المسيحي (فولفجانج شويبل) و(كارل لامرز)، تحت اسم "النواة الصلبة" ("كارنوروبا") في عام ١٩٩٤م ، والستة المؤسسين (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورج، هولندا، إيطاليا) الذين التقوا في قمة غير رسمية في ٢٥ يونيو ٢٠١٦م.

وقد سادت رؤية (مونيه) (الأنجلو أمريكية)، على الأقل حتى "البريكسيت" في ٢٣ يونيو ٢٠١٦م، حيث كان هدفها اقتصاديا- إنشاء سوق واحدة لها نفس قواعد المنافسة – وأفقًا لانهائيا. وعلى مر الأوضاع الجيوسياسية المتعاقبة، أدت مجموعة من الدوافع القوية إلى تفضيل ديناميكية التوسع الإقليمي. وبالقطيعة مع الماضي، أصبح الأمن أكثر ضمانا إذا ما كانت الدول المجاورة تنتمي في النهاية إلى نفس الفريق: تفرض المصلحة الوطنية على ألمانيا أن تكون بولندا مدمجة في أوروبا المستحدثة والعكس بالعكس؛ وفي أوروبا الوسطي ودول البلطيق، يضمن الاتحاد، مع منظمة حلف شمال الأطلسي، السيادة المستردة حديثًا. وبالإضافة إلى ذلك، تفسر المصالح السياسية الرغبة في الانضمام: في البرتغال، الاتحاد الأوروبي يساوي الديمقراطية ونهاية الحروب الاستعمارية. في إسبانيا، إنه يختتم نهاية مرحلة فرانكو، وفي اليونان، هو نهاية الدكتاتورية. كما ساهم انضمام أيرلندا والمملكة المتحدة في كسر هوس المواجهة بينهما وخلق مناخ أكثر سلامًا بين البلدين. وقد تفرض "الآفاق الأوروبية"، الحوار بني دول البلقان.

ويتوافق هذا التوسع مع الرؤية الإستراتيجية الأنجلو أمريكية للكيان الأوروبي الذي يتطابق في نهاية المطاف مع منطقة مجلس أوروبا، ولكن من دون روسيا. وبالتالي كان رؤساء الولايات المتحدة (جورج دبليو بوش)، و(باراك أوباما)، يرغبون في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ويدعم نائب الرئيس (جوزيف بايدن)، السلطات الأوكرانية من أجل إقامة حاجز وقائي في البرزخ القاري الممتد من بحر البلطيق إلى البحر الأسود. وبالتالي فإن واشنطن لديها رؤية واضحة للحد النهائي. أما الدول الأعضاء فإنها تتخذ مواقف مختلفة متعلقة بمصالحها الوطنية: تضع بولندا نفسها، محاميا على أوكرانيا؛ والسويد، بالأمس، على دول البلطيق. ورومانيا على مولدافيا وجورجيا؛ واليونان على صربيا. هذه المواقف مشروعة، يساهم ضمهم في التوسع المستمر.

وباختصار، بالنسبة للدول والقوى السياسية التي تؤكد على الأهمية الجيوستراتيجية للمشروع الأوروبي إلى جانب حلف شمال الأطلسي، فإن الاتحاد الأوروبي قد تشمل في العقود الآجلة تركيا ولكن ليس روسيا. ولا يزال الشك يتعلق خاصة بجنوب القوقاز: أرمينيا وأذربيجان، وجورجيا. وهذه هي وجهة نظرة بلدان أوروبا الوسطي والبلطيق وبلدان شمال وشمال غرب أوروبا. أما بالنسبة لأولئك الذين يعتبرون أن الهوية أساس العضوية، وأنها تستند في المقام الأول على الثقافة والقيم، فعلي العكس من ذلك لا يوجد لتركيا المسلمة، أي مكان في الاتحاد. ويدعم هذا الموقف الحزب الشعبي الأوروبي (EPP)، المحافظ والليبرالي والمتوافق مع نمط الدوائر المركزة: الاتحاد، ومنطقة اليورو، وهي دائرة أضيق. وهكذا هو السيد (شويبله)، و(جوزيف داول)، و(نيكولا ساركوزي)، و(آلان جوبيه)، المرشحين اليمينيين في انتخابات الرئاسة الفرنسية الأخيرة (مايو٢٠١٧م)، يظهر الحزب الاشتراكي الأوروبي (PES)، من جانبه، أكثر انفتاحا على التوسيع، الذي يعتبره فرصة لنشر القيم الأوروبية (العلمانية والسعي إلى الديمقراطية المتوافقة مع الإسلام). أما المفوضية الأوروبية، فإنه لا تزال تنتهج سياسة التوسع المستمر، وذلك تمشيا مع التوجه البيروقراطي، بأتباع الحكم غير المسيس– السوق الكبيرة، والمنافسة، والتكامل– بدعم ضمني من أغلبية الدول التي تتحرك في اتجاه كونفيدرالي.

ختام الدراسة :

كان لميلاد الاتحاد الأوروبي، الأثر في بداية تكوين نظام دولي آخر قائم على التعددية من رحم الأحادية القطبية تحت الهيمنة الأمريكية؟ وكانت الإجابة حاسمة بـ "نعم". حيث أن الهدف من تكوين الاتحاد اقتصادي ولكنه بحكم التطورات إلى أنه أصبح كيانًا سياسيًا له رأي في القضايا العالمية والإقليمية، مما ساهم في بدء العبور من "الانفرادية الأمريكية" إلى "الجماعية الدولية"، واستعادة نظام ثنائي القطبية (روسيا – أمريكا)، أو متعدد الأقطاب، وبالإضافة إلى

روسيا وأمريكا، نجد الاتحاد الأوروبي والصين كقوى عظمى لها دور عالمي، ووزن لا يُستهان به، حيث أن النظام الدولي الآن هو طور التشكيل النهائي بعد سقوط القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا شك أن الدراسة استطاعت الإجابة على تساؤلات عديدة ، من خلال منهج علمي واضح ، مع الاستفادة من كافة الدراسة السابقة ، لتصل إلى تحقيق أهداف الدراسة كاملة.

خلاصة البحث

خلصت الدراسة إلى عدة تساؤلات منها :

- الأول: ما هي التغيرات التي اعترت النظام الدولي ابتداءً من عام ١٩٨٥م، بتولي جورباتشوف حكم الاتحاد السوفييتي؟
- وقد أوضحت الدراسة ذلك في الفصل الأول للدراسة، حيث توصلت إلى أن فترة حكم جورباتشوف في الفترة من ١٩٨٥م-١٩٩١م، أي نحو ست سنوات، كانت تعبيراً عن الدخول السوفييتي في مربع التفكيك، واختزال الكيان الإمبراطوري العالمي في دولة روسيا التي تمثل نحو ٧٠% من الاتحاد السوفييتي، واحتلت مقعد الاتحاد الدائم في مجلس الأمن، وهو أمر يقود إلى احتمالات عودة روسيا الاتحادية إلى التنافس الدولي وهو ما حدث فعلاً، وتأكد بالنفوذ الروسي في سوريا، وأوكرانيا، والمنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً.
- الثاني: هل كان لتفكك الاتحاد السوفييتي الأثر الكبير في الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي؟ وقد كانت الإجابة حاسمة بـ "نعم"، حسبما ورد في الدراسة.
- الثالث: هل أدت الهيمنة الأمريكية والانفراد الأمريكي على النظام الدولي، إلى اندلاع حروب البلقان وغزو أفغانستان والعراق، وإشاعة حالة عدم الاستقرار في العالم وخلق مناطق ساخنة وتغيرات في الخرائط العالمية؟ وكانت الإجابة واضحة في الدراسة بـ "نعم" حيث أن الانفراد الأمريكي في العالم خلق أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ثم قاد ذلك إلى الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، ولا زال لذلك الأثر في استمرار حالة عدم الاستقرار.
- الرابع: هل سارعت أوروبا بالتحول نحو الاتحاد الأوروبي نتيجة التحولات الحادثة في النظام الدولي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية به؟ وكانت الإجابة بـ "نعم"، واضحة من هذه الدراسة.
- الخامس: هل تولد صراع اقتصادي بين أوروبا بعد تكوين الاتحاد الأوروبي، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يؤكده تكوين الولايات المتحدة لمنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "نافتا"، كما سبق التوضيح؟ والإجابة بوضوح كانت "نعم". ولا زالت هناك قضايا صراع بين التكتلين منظورة أمام منظمة التجارة العالمية.
- السادس: هل كان للتحولات الشديدة في النظام الدولي، الأثر في الدفع لتكوين تكتلات اقتصادية في أنحاء العالم وقاراته المختلفة، تجاوزت فكرة الدولة الوطنية كآلية لاستيعاب الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وتفادياً لآثاره السلبية؟ وكانت الإجابة بـ "نعم"، واضحة، حيث ظهرت كيانات اقتصادية عديدة وصلت إلى أكثر من (٥٠) كيان اقتصادي في أنحاء العالم، مع تنشيط الكيانات القائمة، وذلك لمواجهة الآثار السلبية للهيمنة الأمريكية والانفراد الأمريكي بالنظام الدولي.
- السابع: هل كان لميلاد الاتحاد الأوروبي، الأثر في بداية تكوين نظام دولي آخر قائم على التعددية من رحم الأحادية القطبية تحت الهيمنة الأمريكية؟ وكانت الإجابة حاسمة بـ "نعم". حيث أن الهدف من تكوين الاتحاد اقتصادي ولكنه بحكم التطورات إلى أنه أصبح كيانًا سياسيًا له رأي في القضايا العالمية والإقليمية، مما ساهم في بدء العبور من "الانفرادية الأمريكية" إلى "الجماعية الدولية"، واستعادة نظام ثنائي القطبية (روسيا – أمريكا)، أو متعدد الأقطاب، وبالإضافة إلى روسيا وأمريكا، نجد الاتحاد الأوروبي والصين كقوى عظمى

لها دور عالمي، ووزن لا يُستهان به، حيث أن النظام الدولي الآن هو طور التشكيل النهائي بعد سقوط القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.

المراجـــــــع

المراجع العربية :

أولاً ـ الوثائق:

١- "مشروع أوروبا عام ٢٠٣٠. التحديات التي يجب مواجهتها والفرص التي يجب اغتنامها"، تقرير فريق البحث في مستقبل الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٣٠"، المجلس الأوروبي، بروكسل، مارس / آذار ٢٠١٠م، مترجم.

٢- اتفاقية ماستريخت ١٩٩١م لتكوين الاتحاد الأوروبي، موقع الاتحاد الأوروبي على الإنترنت. http://eu-arabic.org/overview.htm

٣- خطاب جورباتشوف في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثانياً ـ الكتب :

١- أسامة فاروق مخيمر (دكتور)، التعاون المتوسطي: المبادرات والقضايا والمستقبل، القاهرة، دار المحروسة، ١٩٩٨م.

٢- جمال علي زهران (دكتور)، العلاقات الدولية: النظرية العامة والتطور، القاهرة، دار الرحمة للطباعة والنشر، ٢٠١٤م.

٣- جمال علي زهران، العلاقات الدولية والسياسة الخارجية (المبادئ والتطور)، طبعة خامسة، ٢٠٠٦م.

٤- ريمي براج (دكتور)، أوروبا والطريق الروماني، (مترجم)، دار نشر جاليمار، سلسلة "فوليو إيسي"، باريس، ١٩٩٩م،.

٥- صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٣م.

٦- عماد جاد (دكتور) وآخرون، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١م.

٧- عماد جاد (دكتور)، حلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨م.

٨- فيبي مار، ووليم لويس، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط خلال وبعد الحرب الباردة، ترجمة/ عبدالله جمعة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦م.

٩- لسترثرو، المتناطحون (المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان، وأوروبا، وأمريكا)، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥م.

١٠- محمد السيد سليم (دكتور)، السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط، (كراسات استراتيجية)، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧م.

١١- محمد السيد سليم (دكتور)، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط/٣، ٢٠١٣م.

١٢- ميشال فوشيه، عودة الحدود، (مترجم)، منشورات المركز الوطني للبحث العلمي، باريس، يونيو ٢٠١٦م.

ثالثًا ـ الدوريات:

١- الأهرام، تقرير شامل من لندن، بعنوان: سيكولوجية الطلاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، تقرير إعداد/ منال لطفي، الأهرام، ٢٠١٧/٤/١م.

٢- التقرير الاستراتيجي العربي، للأعوام من ١٩٩١م ــ ٢٠١٦م، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧م.

٣- ثناء فؤاد عبدالله (دكتورة)، "مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج" السياسة الدولية، عدد ١٠٦، أكتوبر ١٩٩١م.

٤- رافائيل لوداني، "ماتيو رينزي يحلم بأن يكون الفينيكس"، لوموند دبلوماتيك، يناير ٢٠١٧م.

٥- عبد المجيد إبراهيم، "القوة الأوروبية تحي تعدد الأقطاب"، جريدة الخليج، ٢٠٠٠/١٢/٢٨م.

٦- فيكتور شهلوب، "الشبكة الصاروخية وعقلية الهيمنة المطلقة"، جريدة الخليج، ٢٠٠١/٣/٢٩م.

المراجع الأجنبية :

I- Books:

1- **Alvin Z, Rubinstein, Moscow's Third World Strategy Princeton: Princeton University Press, 1990.**
2- **Bela Balassa, The Theory of Economic Integration Lonkon: Allen and Unwin, 1966.**
3- **Blue Ribbon Commission, Project Hungary, "Aciton Program for Hungary in Transformation to Freedom and prosperity", Budapest, April 1990.**

4- David Lipton and Jeffrey Sachs, "Privatization in Eastern Europe: The Case of Poland", Brookings Papers on Economic Activity, 1990.Dennis Swann, The Economics of the Common
5- Market, London: C. Nichols, 1975.
6- EC Delegation to the United States, A Guide to the European Community Brussels: EC, 1991.
7- Ernest B.Haas, "The Study of Regional Integration," in: Leon (1) N. Lindberg and Stuart A. Scheingolol, eds., Regional Integration: Theory and Research Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1991.
8- Gladwyn Jebb, The European Idea, London: Weidenfeld and Nicolson, 1966.
9- Goodman, Melvin A., Gorbachev's Retreat: The Third World, New York: Praeger, 1991.Henry D. Sokolski, "Export Control Policies and Processes", U.S. congress. Senate. Report before
10- Mikhail Gorbachev, Perrestroika: New Thinking for Our Country and the world, New York: Harper and row, 1987.
11- Perry Anderon, American Foreign policy and thinkers Ney York, Firso publish, 2015.
12- Richard F. Grimmett, Trends in Conventional Arms Transfers to the Third World by Major Supplier, 1982-1989, Washington, D.C: Congresional Reference Service, 1990).

II- Periodicals:

1- A Survey of Business in Eastern Europe", The Economist, September 12, 1991.
2- Amitai Etzioni, "Eastern Europe: The Wealth of Lessons", Challenge, July/Aug. 1991.
3- Battlefield of the 1990s: The Japanese Gear Up for European Production", Financial Times, December 15, 1990.
4- Gabreille Glaser, "Audis, Champagne and Liposuction: Capitalism Arrives for Many Poles", The New York Times, October 15, 1991.
5- Geoffrey A. Hosking, "The Paradox of Perestroika", The Atlantic, February 1990.
6- John Lloyd, "Triple Panic That Sparked Kremlin Putsch", Financial Times, August, 21, 1991.
7- John Wyles, "Punishing Price of Perestroika", Financial Times, January 29, 1990.
8- Kazuo Ogawa, "Japan Sea Rim: Catalyst for Growth". Journal of Industry, 1991.
9- NATO, Israel, and the Tactical Missile Challenge", Policy Focus no. 4, May-June 1987. See also Policy Focus, May-June 1989.
10- P.R. Johansson, "Provincial – International activities", International Journal, 33 (2) spring, 1978.

III Others:

1- Pravda, September 7, 1986.
2- Pravda, September 17, 1986.
3- Davar (Israel), February 14, 1987.
4- Middle East News Agency (MENA), Cairo, March 23, 1987.
5- Pravda, September 17, 1987.
6- TASS, October 26, 1987.

Summary

The subject of the study is that the EU represents a distinct form as one of the clusters and mergers in general. Where this union grew up and went through many stages until it reached the form it is currently, and became a unique form and distinctive between the federations. It is not a federation as in the United States model. It applies to the Federal Union. It is not just an organization among a group of countries in something, just like in the African Union. It is a unique political union in its characteristics and its origin. The most important organizations in the international arena and the most influential in most of the pressing issues on the scene. But this does not mean that it does not face the difficulties and obstacles to achieving its objectives. It is a union of several countries with many ties and interests that may be sometimes shared and sometimes contradictory, which may certainly affect the policies and strength of the Union. The study aims at monitoring, analyzing, interpreting and explaining the shape of the European Union and analyzing the international system and its developments, which led to the acceleration of the establishment of economic organizations, including the European Union. It also analyzed the historical development of the federal idea of these European countries from 1955 until the beginning of the European Union.

The role of economic factors
In the generation of the European Union

PH.D. in Political Science

Prepared by

Rashed Hossien Alkhiarin